

وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا
أبرز العناوين
News Brief
(29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)

الإسكوا/ESCWA

- الشؤون الاجتماعية تناقش مع الإسكوا أفاق التعاون ([يوأبتي](#))
- هيئة المنافذ تسمح بإستيراد السيارات المستخدمة ([رووداو](#))
- الشؤون الاجتماعية تناقش مع الإسكوا أفاق التعاون ([أخبار اليمن](#))

الإسكوا/ESCWA

ورشة عمل حول إدارة السلامة المرورية ضمن فعاليات الاجتماع الوزاري للنقل

مسؤول أممي يحذر من ارتفاع معدل وفيات حوادث المرور في المنطقة العربية ([الشعب اليومية أونلاين](#))
2018:11:29

بيروت 28 نوفمبر 2018 / قال المبعوث الخاص للأمم المتحدة للسلامة على الطرق جان تود اليوم (الأربعاء) ان المنطقة العربية تعاني من أحد أعلى معدلات وفيات حوادث المرور حول العالم.

جاء ذلك في كلمة القاها تود في افتتاح ورشة عمل إقليمية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "إسكوا" حول إدارة السلامة المرورية.

ولفت الى أن متوسط وفيات المرور في المنطقة العربية يرتفع حالياً إلى 21 وفاة لكل مائة ألف نسمة وأنه يبلغ 23 وفاة في لبنان.

وذكر أن التقرير الجديد الذي سيصدر الشهر المقبل عن منظمة الصحة العالمية حول الوضع العالمي للسلامة على الطرق يبين أن معدل وفيات المرور بات يتجاوز 1.3 مليون في السنة وأن الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق ستبقى أحد أكبر أسباب الوفيات لمن تتراوح أعمارهم بين 19 و24.

ولفت الى أن "دراسة حديثة للبنك الدولي تظهر أنه في حال لم تستثمر الدول في سلامة الطرق فقد تخسر ما يتراوح معدله بين 7 و22 في المائة من النمو الممكن لإجمالي الناتج المحلي لفترة 24 عاماً".

بدوره شدد الأمين التنفيذي للإسكوا بالوكالة منير تابت في كلمته على تحسين السلامة المرورية باتباع حزمة من الإجراءات تنبثق من سياسات شاملة ومستمرة ضمن خطط عمل متجانسة واستراتيجيات بعيدة المدى.

من جهته لفت خبير المواصلات والنقل في البنك الدولي زياد النكت الى أهمية السلامة المرورية وتأثيرها الكبير على الاقتصاد الوطني.

أما أمين سر المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان رمزي سلامه فأعلن في كلمته "بدء الإجراءات اللازمة لإنشاء مرصد وطني للسلامة المرورية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية وبدعم من البنك الدولي".

وأشار الى أن "المرصد سيصبح المرجع الرسمي لإحصاءات الصدمات المرورية وسائر الأمور التي تخص السلامة المرورية".

كما أعلن عن انشاء مركز لأبحاث السلامة المرورية بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص.

وأوصت الورشة في ختام اجتماعها بمتابعة الجهود في تنفيذ مشروع المرصد الإقليمي للسلامة المرورية وبالانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة المرور وتنفيذها.

كما أوصت الورشة الدول الأعضاء في الاسكوا ب"مواصلة الجهود المبذولة في تحسين قطاع النقل واللوجستيات في الدول العربية والعمل على تيسير التجارة عن طريق تبسيط الإجراءات".

وانعقدت ورشة العمل حول إدارة السلامة المرورية بتنظيم من الاسكوا بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي وبمشاركة ممثلين وخبراء من الدول العربية بهدف عرض الواقع والتجارب المتقدمة وتسليط الضوء على أهم الأولويات لتحقيق نتائج واضحة بخصوصها.

ورشة عمل للاسكوا عن السلامة المرورية أوصت بمتابعة الجهود لتنفيذ مشروع المرصد الإقليمي (الوكالة الوطنية للإعلام)

الأربعاء 28 تشرين الثاني 2018

وطنية - عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" ورشة عمل إقليمية حول إدارة السلامة المرورية، في مقرها ببيت الأمم المتحدة - بيروت، برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسلامة على الطرق جان تود، وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، بهدف عرض الواقع والتجارب المتقدمة وتبسيط الضوء على أهم الأولويات لتحقيق نتائج واضحة بخصوصها.

وخلصت الورشة الى مجموعة توصيات أهمها "اقترح إنشاء مرصد إقليمي للسلامة المرورية ينسق ويوحد عملية تجميع البيانات وتفعيل النظم الوطنية للسلامة المرورية والانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة المرور وتنفيذها، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المعنيين."

وشارك في افتتاح الورشة كل من تود والمدير الإقليمي للبنك الدولي ساروج كومار جا وأمين سر المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان رمزي سلامة والأمين التنفيذي للاسكوا بالوكالة منير تابت. وقبل المضي بأعمال الورشة، افتتح تود وتابت معرضاً جانبياً يهدف إلى نشر الوعي حول شؤون تتعلق بالسلامة المرورية مثل استخدام أحزمة الأمان وعواقب الشرود في أثناء القيادة أو القيادة تحت تأثير مخدر.

كما شاركت في المعرض جامعة القديس يوسف في بيروت وقوى الأمن الداخلي في لبنان والصليب الأحمر اللبناني وجمعيتا "يازا" و"كن هادي" ومؤسسة جورج خرياطي (GNK) وغيرها من الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المتخصصة في مجال السلامة المرورية.

سلامه

وأعلن أمين سر المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان رمزي سلامة خلال الجلسة الافتتاحية، "بدء الإجراءات اللازمة لإنشاء مرصد وطني للسلامة المرورية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية وبدعم من البنك الدولي". وقال: "سيصبح هذا المرصد المرجع الرسمي لإحصاءات الصدمات المرورية وسائر الأمور التي تخص السلامة المرورية. كما أننا أنشأنا، بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص، مركزاً لأبحاث السلامة المرورية نأمل أن يسد الثغرات في هذا المجال ويستقطب الباحثين من مختلف جامعات لبنان والجهات المهتمة."

تود

من جهته، قال تود: "رغم التقدم الكبير الذي تحقق في المنطقة العربية، لا يمكننا غض النظر عن أنها تعاني من أحد أعلى معدلات وفيات المرور من حول العالم. بالفعل، يرتفع هذا المتوسط في المنطقة العربية حالياً إلى 21 وفاة لكل مئة ألف نسمة ويبلغ في لبنان 23."

أضاف: "كذلك، في التقرير الجديد الذي سيصدر الشهر المقبل عن منظمة الصحة العالمية حول الوضع العالمي للسلامة على الطرق، يتبين أن معدل وفيات المرور بات يتجاوز 1.3 مليون في السنة (وهو الرقم الذي سجلته المنظمة في تقريرها الأخير عام 2013) وأن الإصابات الناجمة عن حوادث الطرق ستبقى أحد أكبر أسباب الوفيات لمن تتراوح أعمارهم بين 19 و24."

وتابع: "العديد من دول المنطقة يواجه تحديات غالبا ما تجعل الأولوية والاستثمار للشؤون السياسية، ومن واجبا الاهتمام بالسلامة المرورية لأنها تؤثر في المدى البعيد على أمن المواطن وسلامته وعلى تنمية الاقتصاد والأجيال المقبلة."

ولفت الى أن "دراسة حديثة للبنك الدولي تظهر أنه في حال لم تستثمر الدول في سلامة الطرق فقد تخسر ما يتراوح معدله بين 7 و22 بالمئة من النمو الممكن لإجمالي الناتج المحلي لفترة 24 عاما"، مشيرا إلى أن "الجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (UNECE) أنشأت في نيسان الماضي صندوق الأمم المتحدة الائتماني للسلامة المرورية بهدف تقوية أنظمة سلامة الطرق الوطنية في البلدان الأكثر عرضة."

وأكد أنه "ما لم تستثمر الدول في سلامة الطرق لتكمل الالتزام الدولي، فسيبقى أثر هذا الصندوق محدودا."

تابت

بدوره، قال تابت: "تهتم الإسكوا منذ تأسيسها، بموضوع السلامة المرورية باعتباره من المكونات الأساسية لنظام النقل المتكامل في الدول العربية، وقد كرست له العديد من ورشات العمل الإقليمية، كما تجري مسوحا متكررة لرصد تطور السلامة المرورية في الدول الأعضاء. وخلال الورشة، عرضت الإسكوا نتائج المسح الذي أجري في النصف الثاني من عام 2018 حول إدارة السلامة المرورية وبياناتها. كما عرضت اللجنة الاقتصادية لأوروبا لخطة العمل الإطارية العالمية للسلامة المرورية التي من المفترض إعداد خطط العمل الإقليمية والوطنية بالتنام معها."

أضاف: "إن تجارب البلدان المتقدمة التي حققت تحسنا ملموسا في السلامة المرورية تثبت أن حوادث المرور وما توقعه من أضرار ليست بالضرورة قدرا. فمن الممكن التصدي لها وتحقيق نتائج إيجابية باتباع حزمة من الإجراءات المتكاملة، تنبثق من سياسات إرادية شاملة ومستمرة، وتندرج ضمن خطط عمل متجانسة واستراتيجيات بعيدة المدى."

النكت

وفي الختام، رأى خبير المواصلات والنقل في البنك الدولي زياد النكت، أن "ورشة العمل ممتازة لناحية زيادة الوعي لدى الدول الأعضاء والمشاركين وبخاصة لما لهذا الموضوع من تأثير كبير على الاقتصاد الوطني في معظم دول المنطقة العربية"، معتبرا أنها "بداية ومشاركة لرؤية حول مبادرة إقليمية تكمل المبادرات التي ستقوم بها الحكومات على الصعيد الوطني."

وأكد أن "التمويل ضروري لتنفيذ الخطط في موضوع السلامة المرورية إن لناحية الاستحصال عليه من ميزانيات الدول والمجتمع الدولي وإن لجهة حسن توظيفه في مشاريع السلامة المرورية وخططها لمعالجة هذه الآفة الخطيرة."

التوصيات

وصدر عن اجتماع اللجنة عدد من التوصيات الموجهة للأمانة التنفيذية للإسكوا منها "مواصلة جهودها في بناء الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال النقل واللوجستيات والاستمرار في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء والعمل ومتابعة الجهود في تنفيذ مشروع المرصد الإقليمي للسلامة المرورية."

كما صدرت مجموعة من التوصيات الموجهة الى الدول الأعضاء منها "مواصلة الجهود المبذولة في تحسين قطاع النقل واللوجستيات في الدول العربية والعمل على تيسير التجارة عن طريق تبسيط الإجراءات."

بيان

وقد ذكر بيان للاسكوا أن "عدد وفيات المرور ازداد في المنطقة العربية في العام 2013 بمعدل 1.05% مقارنة بالعام 2010، بينما كان يجب أن ينخفض بمعدل 9.3% لتحقيق نتائج تتوافق مع عقد عمل الأمم المتحدة للسلامة المرورية."

وأوضح أن "ورشة العمل هذه تأتي ضمن إطار الاجتماع التاسع عشر للجنة الإسكوا للنقل واللوجستيات التي انطلقت أعمالها يوم الاثنين مع التركيز، إضافة إلى سلامة الطرق، على الحاجة الملحة لتضافر الجهود العربية بهدف مواجهة المتغيرات وأثرها البالغ على قطاع النقل وعلى أهمية النقل البحري وتقييم التكامل الاقتصادي العربي".

ورشة عمل للاسكوا: إقتراح إنشاء مرصد إقليمي للسلامة المرورية (Lebanon24)
2018-11-28

عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا"، ورشة عمل إقليمية حول إدارة السلامة المرورية، في مقرها ببيت الأمم المتحدة - بيروت، برعاية المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة للسلامة على الطرق جان تود، وبالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، بهدف عرض الواقع والتجارب المتقدمة وتبسيط الضوء على أهم الأولويات لتحقيق نتائج واضحة بخصوصها.
"المجلس الوطني للسلامة المرورية" يوضح: التقارير حول حوادث السير غير دقيقة

خلصت الورشة الى مجموعة توصيات أهمها: "إقتراح إنشاء مرصد إقليمي للسلامة المرورية ينسق ويوحد عملية تجميع البيانات وتفعيل النظم الوطنية للسلامة المرورية والانضمام إلى اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بسلامة المرور وتنفيذها، إضافة إلى تعزيز التعاون بين مختلف المعنيين."

وأعلن أمين سر المجلس الوطني للسلامة المرورية في لبنان رمزي سلامه خلال الجلسة الافتتاحية، "بدء الإجراءات اللازمة لإنشاء مرصد وطني للسلامة المرورية بالتعاون مع الحكومة الفرنسية وبدعم من البنك الدولي". وقال: "سيصبح هذا المرصد المرجع الرسمي لإحصاءات الصدمات المرورية وسائر الأمور التي تخص السلامة المرورية. كما أننا أنشأنا، بالتعاون مع شركات من القطاع الخاص، مركزا لأبحاث السلامة المرورية نأمل أن يسد الثغرات في هذا المجال ويستقطب الباحثين من مختلف جامعات لبنان والجهات المهمة."

وصدر عن اجتماع اللجنة عدد من التوصيات الموجهة للأمانة التنفيذية للاسكوا منها "مواصلة جهودها في بناء الشراكات مع المنظمات الدولية والإقليمية العاملة في مجال النقل واللوجستيات والاستمرار في تقديم الدعم الفني للدول الأعضاء والعمل ومتابعة الجهود في تنفيذ مشروع المرصد الإقليمي للسلامة المرورية".

مؤتمر دولي حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة

"الإسكوا" تنثي على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية (الوطن)
2018-11-28

أثنى الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) منير تابت، على الجهود التي بذلتها مصر لصالح مجموعة الـ 77 والصين، على مدى عام من أجل الدفاع عن مصالح الدول النامية، مشيراً إلى أن المنطقة على أعتاب مرحلة فارقة ستشهد إعادة ترتيب أولويات تمويل التنمية ومقاربات مختلف الدول والأقاليم تجاهها.

وقال تابت -في كلمة له خلال أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه "الإسكوا" على مدى يومين- إن الأوضاع تتطلب أن تطرح المنطقة العربية تقديراتها وأولويات تمويل التنمية لديها خلال 3 استحقاقات مقررة العام المقبل.

وأشار إلى أن المنطلقات التنموية تركز إلى حوار مدروس، وتفاعل بناء بين مختلف أصحاب المصلحة "حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية"، موضحاً أن المؤتمر يأتي ضمن مساع حثيثة تبذلها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في سبيل صياغة خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، من أجل استعادة مقدرات تمويل التنمية.

نائب رئيس البنك الدولي: التهرب الضريبي أحد الأشكال الضارة بجهود التنمية (ميدان الأخبار)
2018-11-28

قال الدكتور محمود محيي الدين، النائب الأول لرئيس مجموعة البنك الدولي، إن الدول التي تعاني من زيادة في الديون، تشهد تسربا كبيرا في التدفقات المالية غير المشروعة، وأن هذا الأمر يمثل أحد أكبر الأعباء أمام التنمية المستدامة، مشيرا إلى أنه في مقابل كل دولار من المساعدات الدولية، هناك 3 دولارات تتسرب وتُصنف على أنها تدفقات مالية غير مشروعة.

وأشار محيي الدين، خلال المؤتمر الدولي الذي تعقده لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا)، حول تمويل التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة، في بيروت، إلى أن التهرب الضريبي هو أحد الأشكال الضارة بجهود التنمية، مضيفا أن مستوى الإيرادات الضريبية والإيرادات العامة في الدول النامية يقل عن المستوى المطلوب من الدخل القومي، وأن التدفقات المالية غير المشروعة تتجاوز المساعدات والاستثمارات الأجنبية.

وأضاف أن مواجهة التدفقات المالية غير المشروعة يتطلب التعامل مع منبع هذه التدفقات والوسائل (القنوات) التي يتم عبرها نقل هذه التدفقات وأماكن المصب لتلك الأموال، مشيرا إلى أن المنبع غالبا ما يتمثل في التهرب الضريبي ومجالات الاختلاس والسرقة واستغلال المال العام بصورة سيئة والتعامل مع المصادر غير المشروعة.

وشدد على ضرورة أن تشمل جهود مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة الملاذات الآمنة لتلك التدفقات، مشيرا إلى أن النسب حول تلك التدفقات وصلت حدا مخيفا.

وأكد محيي الدين ضرورة التعاون بين المؤسسات المعنية في مجال مكافحة تلك التدفقات من وزارة المالية والبنوك المركزية و وحدات مكافحة غسل الأموال والجهات الرقابية، فضلا عن إجراء الإصلاحات اللازمة والعمل على استخدام التكنولوجيات وإيجاد التشريعات الضريبية الحديثة والتنسيق على المستوى المركزي.

وأردف أن البنك الدولي بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة، يبذل جهودا كبيرة في مجال مكافحة الأموال المهربة، لافتا في هذا الصدد إلى مبادرة (ستار) لتعقب الأموال المهربة، غير أن اتخاذ الإجراءات الوقائية يظل أكثر أهمية من إجراءات العلاج، خاصة وأن الملاحقة لا تنجح كثيرا في استعادة الأموال المهربة رغم كل الجهود التي تبذل على المستويات الوطنية والتي لا تسفر عن تحقيق ما هو مأمول أو مطلوب.

وشدد نائب رئيس البنك الدولي على أهمية تحسين المناخ العام في الضرائب والاستثمار، خاصة وأن التعامل مع جذور المشكلة يتطلب تنسيق السياسات، وأن المسألة لا تعنى بها الحكومات فقط، وإنما يعنى بها القطاع الخاص أيضا، ما يتطلب وضع قواعد منضبطة وحشد الجهود والتنسيق الدولي في إطار من الشفافية والإفصاح.

من جهته، قال السفير محمد إدريس، مندوب مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، إن الموضوعات محل الاهتمام الدولي والتي تشغل حيزا كبيرا من الحوار الدائر حاليا والمتعلقة بوجود تحديات تواجه النظام المتعدد

الأطراف وضرورة الحفاظ عليه، وإصلاح الأمم المتحدة وجعلها ذات أهمية وفاعلية، وخطة التنمية المستدامة 2030 وكيفية تحقيقها، تتكامل وتصب في نفس الاتجاه لتحقيق حياة أفضل للشعوب في ظل تحديات كبيرة وطموحات كبيرة لا تواكبها الموارد الموجودة حالياً.

وأشار إدريس إلى أنه وبعد مضي 3 أعوام على الخطة الأمامية للتنمية المستدامة، ما زال في العالم قرابة 800 مليون شخص تحت خط الفقر، لافتاً إلى أن هذا العدد الكبير يبعث على القلق، خاصة وأن الهدف الأساسي للخطة الأمامية هو القضاء على الفقر.

وأضاف أن تنفيذ الخطة يتم في ظل ظروف دولية غير مؤاتية، حيث تتصاعد التوترات فضلاً عن انخفاض الاستثمارات في البنى الأساسية، فضلاً عن مشكلة الديون في الدول النامية وتحديات ضبط إيقاع الاستثمارات لتواكب الخطط التنموية. وشدد السفير إدريس على الحاجة إلى تضافر الجهود وتكاملها لإعطاء النظام المتعدد الأطراف مصداقية في النظام الدولي الحالي.

وقال إدريس إن مجموعة الـ 77 والصين التي ترأسها مصر حالياً، أصبحت تضم الآن 134 دولة والتنسيق بداخلها أصبح يشكل تحدياً في ظل تنوع كبير من الدول والمناطق الجغرافية المختلفة والتفاوت في التنمية.

وأكد المندوب المصري أن تمويل التنمية يمثل أهمية كبرى، وأن مصر وضعت ضمن أولوياتها في رئاستها للمجموعة هدفاً أساسياً يتمثل في مكافحة الفقر وهذا يمثل حجر زاوية في أولوية عمل المجموعة التي ترأسها مصر وتحقيق هذا الهدف له أهمية كبرى.

ولفت إدريس إلى أن هناك تركيزاً على تمويل التنمية ولا بد أن يتم في منظومة أوسع تتعلق بالوضع الدولي، وأن دور القطاع الخاص مهم جداً، مشيراً إلى أن هناك إشكالية يتم إثارتها حالياً تتعلق بمواءمة دور القطاع الخاص مع الأهداف والاستثمارات طويلة المدى.

وأوضح أن هناك قناعة أن الحكومات وحدها لن تستطيع توفير التمويل اللازم، وكذلك فإن القطاع الخاص لن يتمكن وحده من تحقيق التنمية، ومن ثم هناك عمل على إيجاد صيغ جديدة مبتكرة لتوفير التمويل اللازم.

من جهتها، أكدت النائبة بهية الحريري -في كلمتها- ممثلة عن رئيس الوزراء اللبناني سعد الحريري، احتياج دول العالم العربي لكل مصدر من مصادر التمويل المتاحة لتحقيق التنمية، وهو ما يتطلب العمل على كبح التدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما يتطلب توحيد الجهود ووضع خطة عمل واضحة لمنع هروب رؤوس الأموال من المنطقة.

وأشارت الحريري إلى أن الهدف يتمثل في إيجاد أساليب تمويل لخطط التنمية المستدامة وعدم الاكتفاء بالموازنات العامة والتي أصبحت غير قادرة حالياً على التمويل، والعمل على خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما لديه من موارد، مع العمل على تشجيع القطاع الخاص عبر إقرار القوانين وتحديث الأطر المؤسسية التي تنظم عمله.

وقالت إن لبنان أطلق للشراكة مع القطاع الخاص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، عبر 3 مشروعات رئيسية تتمثل في توسعة مطار رفيق الحريري الدولي (مطار بيروت) وطريق محوري بمنطقة خلدة، وإنشاء مركز لبنان الوطني للبيانات، مشيرة إلى أنه سيكون هناك العديد من المشروعات الضخمة التي ستطلق تباعا وستشكل فرصا مهمة للقطاع الخاص والاستثمار في لبنان.

وشددت على التزام لبنان بصورة كاملة بخطة 2030 لتحقيق التنمية المستدامة، وأن اللبنانيين مصممون على المضي قدما بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في العمل على تحقيق تلك التنمية.

بدوره، أكد وزير المالية اللبناني علي حسن خليل، وجود تحديات كثيرة ومتعددة تقف أمام نجاح مشاريع وجهود التنمية المستدامة في العالم العربي، وفي مقدمتها الإرهاب والتطرف والنزوح والتدفقات المالية غير المشروعة.

وأشار إلى أن أهمية وضرورة التصدي للتدفقات المالية غير المشروعة والحد من أثرها، مضيفا أن قياس حجم تلك التدفقات أمر شديد الصعوبة نظرا إلى عدم قانونيتها وحجمها الكبير، خاصة وأن هذه المشكلة في حالة تنامي مستمر في الدول الغنية بالموارد شأنها شأن الدول التي تعيش أوضاعا هشة وخرجت مؤخرا من نزاعات وصراعات.

واعتبر أن أسباب التدفقات المالية غير المشروعة تعود إلى هشاشة الأمن والاستقرار وغياب الرؤية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاحتياطي في التجارة الدولية والتهرب الضريبي، وأنها تشكل في مجموعها تحديا كبيرا على المستويين السياسي والاقتصادي حوال العالم، خاصة في الدول النامية.

وشدد خليل على أن مكافحة هذه الظاهرة -التدفقات المالية غير المشروعة- يحقق صالح الجميع ويبقى أن يمثل أولوية، موضحا أن هناك جهودا ملحوظة على المستوى الدولي ولكنها غير كافية.

وأضاف أن التدفقات غير المشروعة تمثل مصدر قلق كبير بسبب حجمها وارتداداتها السلبية على القدرات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرا إلى أن لبنان اتخذ مجموعة من التدابير في مجال محاربة هذه الظاهرة، في الجانب التشريعي، من خلال استصدار قانون التصريح بالأموال عبر الحدود، وقانون مكافحة غسل الأموال، وقانون تبادل المعلومات لغايات ضريبية، وتعديلات قانون مكافحة تمويل الإرهاب.

وتطرق الوزير اللبناني إلى أزمة النزوح السوري وتأثيرها على لبنان، مشيرا إلى أن النازحين السوريين داخل الأراضي اللبنانية يشكلون العدد الأكبر في العالم مقارنة بعدد السكان، على نحو أثقل كاهل اقتصاد البلاد وأوجد ضغوطا كبيرة، مشددا في ذات الوقت على أن لبنان لم يدخر جهدا في مجال دعم النازحين والوقوف إلى جانبهم.

وقال إن بلاده تتطلع إلى عودة سريعة للنازحين السوريين إلى وطنهم، خاصة بعد استقرار الأوضاع في سوريا وعودة خدمات الدولة المركزية إلى معظم المناطق.

وأضاف أن الاقتصاد اللبناني يشهد تراجعاً وانكماشاً جراء الأزمات السياسية وأزمة النازحين، وأنه في مسيس الحاجة لإعادة بناء بنيته التحتية وخلق فرص عمل وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية في المالية العامة وتنشيط مشاركة القطاع الخاص.

"معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم (العرب اليوم)
2018-11-28

قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، أن مصر تسعى لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال الإصلاحات الهيكلية التي أجرتها الدولة على مدى السنوات الثلاث الماضية في القطاعات المختلفة لحل المشاكل المستعصية في الاقتصاد، تستهدف في المقام الأول إحداث تنمية مستدامة لفترات زمنية طويلة، مشيراً إلى أن مصر أصبحت مكاناً واعداً للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وأضاف معيط، على هامش مشاركته في المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) في لبنان، إنه لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية، إلا من خلال نظام اقتصادي سليم يعمل بصورة جيدة ومتناغمة في جميع قطاعات الاقتصاد وعناصره المختلفة والمالية العامة والنظام النقدي.

وأضاف أن هذه الإصلاحات التي تتم حالياً في مصر، تجرى على أسس صحيحة وجيدة، وأنها لم تكن موجودة في أزمنة وحقب سابقة، موضحاً أن مصر خلال 3 سنوات ركزت بصورة كبيرة على العمل على حل المشاكل في النظام الاقتصادي من النواحي الهيكلية والمالية والنقدية.

وأشار وزير المالية إلى أن الإصلاح في الجانب النقدي، عبر تحرير سعر الصرف ووضع سياسات لأسعار الفائدة والتعامل القائم على أسس علمية مع التضخم، أتى بنتائج إيجابية للغاية تتمثل في تجاوز الاحتياطي النقدي مبلغ الـ 44 مليار دولار أمريكي، وهو رقم غير مسبوق في تاريخ مصر، فضلاً عن الاستقرار الذي يشهده القطاع المصرفي وقدرته الكبيرة في تحمل الصدمات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وتجاوزها.

وقال إنه في ما يتعلق بالسياسات المالية، فإن العجز في تراجع ملحوظ، وبدأ التحول من العجز الأولي إلى فائض أولي، ونزول مستويات الدين، فضلاً عن الإصلاح في هيكل الاقتصاد المصري ككل، وتزايد معدلات النمو.. مؤكداً أن الاقتصاد المصري استطاع امتصاص وتجاوز الكثير من الصدمات التي تعرض لها من خارج الدولة، وفي نفس الوقت يتحرك الاقتصاد إلى الأمام بشكل إيجابي، وأصبحت هناك فرصاً واعدة للنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وشدد على أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت بفضل البرنامج الإصلاحي الذي بدأته مصر، خلقت مساحة لتسارع النمو وزيادة الاستثمارات، علاوة على أنها تشجع القطاع الخاص على الاستثمار بصورة أكبر، وأن يتم التوسع في الاستثمار في التنمية البشرية خاصة في مجالات الصحة والتعليم ومياه الشرب والطرق والطاقة والسكن الاجتماعي، وإجراء حماية اجتماعية وخلق فرص العمل، على نحو يوجد تنمية مستدامة ولفترات زمنية طويلة.

وأشار إلى أن الدولة المصرية تعمل على أكثر من اتجاه ومحور في مجال تحقيق التنمية للشعب المصري، سواء أكان التمويل للمشروعات التنموية بطريقة ذاتية أو من خلال هيئات اقتصادية أو المنح أو القروض، مؤكداً أن كل هذه الأمور تصب في صالح تحقيق التنمية وخلق المشاريع وإيجاد فرص عمل أمام المواطنين.

نشكركم زوار العرب اليوم على تصفح موقعنا وفى حالة كان لديك اى استفسار بخصوص هذا الخبر "معيط": لا يمكن إجراء تنمية مستدامة حقيقية إلا من خلال نظام اقتصادي سليم برجاء ابلاغنا او ترك تعليق الأسفل

"الإسكوا" تثني على جهود مصر في الدفاع عن مصالح الدول النامية ([الوطن نيوز](#))
2018-11-28

أثنى الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا (الإسكوا) منير تابت، على الجهود التي بذلتها مصر لصالح مجموعة الـ 77 والصين، على مدى عام من أجل الدفاع عن مصالح الدول النامية، مشيراً إلى أن المنطقة على أعتاب مرحلة فارقة ستشهد إعادة ترتيب أولويات تمويل التنمية ومقاربات مختلف الدول والأقاليم تجاهها.

وقال تابت -في كلمة له خلال أعمال المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة وكبح التدفقات غير المشروعة الذي تنظمه "الإسكوا" على مدى يومين- إن الأوضاع تتطلب أن تطرح المنطقة العربية تقديراتها وأولويات تمويل التنمية لديها خلال 3 استحقاقات مقررة العام المقبل.

وأشار إلى أن المنطلقات التنموية تركز إلى حوار مدروس، وتفاعل بناء بين مختلف أصحاب المصلحة "حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص ومنظمات غير حكومية"، موضحاً أن المؤتمر يأتي ضمن مساع حديثة تبذلها مختلف أجهزة الأمم المتحدة في سبيل صياغة خريطة طريق لتنفيذ الاستراتيجية الجديدة التي طرحها أمين عام الأمم المتحدة في شهر سبتمبر الماضي، من أجل استعادة مقدرات تمويل التنمية.

وزير لبناني : تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة (شبكة الصين)

29-11-2018

بيروت 28 نوفمبر 2018 (شينخوا) أكد وزير المالية اللبناني علي حسن خليل، اليوم (الأربعاء) وجود تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة.

وقال خليل في كلمة في افتتاح مؤتمر "تمويل التنمية المستدامة"، الذي تنظمه لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغربي اسيا (الأسكوا) إن تحديات كثيرة تواجه عمل الحكومات العربية في تحقيق التنمية المستدامة، بينها النزاعات المسلحة والصراعات في دول المنطقة، إضافة إلى استمرار تدخل الدول الكبرى في سياسات المنطقة ومساعدة الإرهابيين والجماعات المتطرفة بالمال والسلاح.

وتابع أن من بين التحديات، التطرف والإرهاب اللذين يهددان المجتمعات العربية ويؤخران التنمية، فضلا عن أزمات الهجرة والنزوح.

ولفت إلى ازدياد حاجة الدول إلى تمويل إضافي لمواجهة الضغوط الطارئة في وقت وصلت فجوة التمويل إلى حد 3,6 تريليون دولار لتحقيق التنمية المستدامة، مشيرا إلى عدم وجود إحصاءات كافية ومنتظمة حول وضع التنمية في المنطقة العربية.

ورأى خليل أن أهم أسباب فجوة تمويل التنمية تكمن في التدفقات المالية غير المشروعة، مشيرا إلى صعوبة قياس هذه التدفقات نظرا إلى عدم قانونيتها وكبر حجمها.

ورأى أن أسباب التدفقات المالية غير المشروعة تتمثل في هشاشة الأمن والاستقرار وضعف الحوكمة والفساد والجريمة المنظمة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاحتيايل في التجارة الدولية والتهرب الضريبي.

واعتبر ان التدفقات غير المشروعة تشكل تحديا هائلا للأمنين السياسي والاقتصادي حول العالم.

وأوضح أنه منذ بداية عام 2011 بلغ حجم التدفقات المالية غير المشروعة في العالم العربي 483 مليار دولار، مما يعادل 3 في المائة من التجارة العالمية غير النفطية.

ودعا خليل إلى ضرورة مواجهة التحديات المتزايدة في العالم العربي من خلال التزام سياسي على أعلى مستوى في الدول لتعزيز تمويل التنمية المستدامة واعتماد سياسات ومقاربات وأدوات قانونية واقتصادية ومالية ومؤسسية وأمنية لتحقيق التنمية المستدامة.

كما دعا إلى إرساء قواعد السلام وتقوية مؤسسات الدولة وتحويل الذهنيات نحو ثقافة جديدة للشراكة من أجل التنمية المستدامة.

بدورها، أكدت النائبة بهية الحريري ممثلة رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، في كلمتها أن العائق الأساسي أمام الدول العربية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة هو في إيجاد مصادر وأساليب تمويل جديدة.

ودعت الحريري إلى خلق شراكة فعلية مع القطاع الخاص في الاستثمار من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وشددت على أن "الاستقرار يبقى هو الأساس فلا تنمية مستدامة ولا استثمارات ولا إزدهار من دون استقرار.

ويتواصل المؤتمر الذي تنظمه الاسكوا على مدى يومين، ويأتي في إطار الاستعداد للحوار رفيع المستوى حول تمويل التنمية، وللمنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المقرر عقدهما تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة العام المقبل./نهاية الخبر/

أخبار أخرى/Other News

الشؤون الاجتماعية تناقش مع الاسكوا أفاق التعاون (يوأبتي)
29 نوفمبر، 2018

ناقشت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال، في العاصمة المؤقتة عدن، مع القائم بأعمال الأمين العام للجنة الوطنية لليونسكو الدكتورة حفيضة الشيخ، العلاقة بين الوزارة والمنظمة والاستمرارية في تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة.

كما تم مناقشة الترتيبات الخاصة بعقد ورشة عمل حول الحقوق الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمزمع اقامتها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمعاق الذي يوافق يوم 28 نوفمبر 2018م.

وخرج اللقاء بصيغة تفاهم بين الوزارة والاسكوا يهدف الى دعم علاقة التعاون والشراكة بينهما.

عقدت هيئة المنافذ الحدودية اجتماعها الدوري، اليوم الأربعاء، لمجلس الهيئة والذي يضم في عضويته الوزارات والهيئات الممثلة العاملة في المنافذ الحدودية، وأتخذ عدة قرارات.

وذكر بيان لإعلام الهيئة إطلعت عليه شبكة رووداو الإعلامية، ان "الإجتماع ترأسه رئيس المجلس، كاظم العقابي، الذي أشار في بداية حديثه الى موضوع السيارات المتضررة والتفريق بين المتضررة والمستخدمه لغرض الإستيراد ورفع توجيه المجلس بعد ان تم التصويت عليه لغرض تعميمه على المنافذ والذي تضمن، إعتقاد إجازة الإستيراد بالإضافة الى مصادقة لجان الكشف الموقعي في المنافذ لغرض دخول السيارات المستوردة والمستخدمه بدون ضرر."

وناقش المجتمعون بحسب البيان "فقرات جدول الأعمال الخاص بالإجتماع الذي تناول عدة مواضيع ومنها مناقشة تأمين الحماية للمنافذ الحدودية ومهام مدير المنفذ الحدودي وطبيعة العلاقة بينه وبين الدوائر العاملة كما تم مناقشة موضوع منع إدخال السيارات المتضررة من خلال إستضافة معاون مدير عام المرور العامة."

وناقشوا أيضاً "جباية الرسوم الكمركية من قبل بعض مجالس المحافظات، والتوصية المتعلقة بالقرار "3" من إجتماع اللجنة الفنية لتسهيل النقل والتجارة لمنظمة "الأسكوا."

وتابع البيان "كما تم تفعيل مكاتب وزارة التجارة في المنافذ الحدودية وتبسيط اجراءات دخول المجاميع السياحية الى مطار بغداد الدولي، ودعم الدوائر العاملة في المنافذ الحدودية من تخصيصات 50% والذي تم طرحه من قبل ممثل وزارة الثقافة."

وأضاف، "كما تم مناقشة آلية العمل والتنسيق بين هيئة المنافذ الحدودية ومحافظة الأنبار لايجاد صيغه عمل مشتركة فيما يخص عملية الاستثمار في ساحات التبادل التجاري وساحات وقوف السيارات."

وأشار البيان الى، ان "ممثل محافظة السليمانية، طرح عدم إستئناف الرحلات الجوية بين مطار السليمانية الدولي والجمهورية التركية."

وأختتم الإجتماع بحسب البيان "بإتخاذ عدة توصيات وأرسالها لغرض الحصول على موافقات أصولية وفق الضوابط القانونية من أصحاب القرار وإيجاد الحلول المناسبة لتذليل العقبات في عمل كافة الدوائر العاملة في المنافذ الحدودية".

الشؤون الاجتماعية تناقش مع الاسكوا أفاق التعاون ([أخبار اليمن](#))

2018-11-29

ناقشت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل الدكتورة ابتهاج الكمال، في العاصمة المؤقتة عدن، مع القائم بأعمال الامين العام للجنة الوطنية لليونسكو الدكتورة حفيضة الشيخ، العلاقة بين الوزارة والمنظمة والاستمرارية في تنفيذ العديد من الأنشطة المشتركة.

كما تم مناقشة الترتيبات الخاصة بعقد ورشة عمل حول الحقوق الثقافية لذوي الاحتياجات الخاصة في ظل الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمزمع اقامتها بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمعاق الذي يوافق يوم 28 نوفمبر 2018م.

وخرج اللقاء بصيغة تفاهم بين الوزارة والاسكوا يهدف الى دعم علاقة التعاون والشراكة بينهما.

